السيولة:

تهتم المصارف التجارية بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة وشركات التامين، وهذا راجع إلى سببين، الأول أن نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جداً والثاني أن قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل.

1. مفهوم السيولة:

السيولة المصرفية تعني قدرة المصرف التجاري على التسديد نقداً لجميع التزاماته التجارية وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصرف أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة، وبناء على ذلك يراد بالسيولة المصرفية "الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة ". يُمكن تقسيم مكونات السيولة المصرفية إلى جزأين رئيسين:

1.1. الاحتياطيات الأولية: هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائداً، وتتألف هذه الاحتياطيات من أربع أنواع أساسية تعكس سيولة البنك التجاري هي:

- **النقود بالخزينة:** و هي النقود القانونية و المساعدة التي تحتفظ بها البنوك من أجل سد حاجاتها و معاملاتها اليومية، فإذا زادت عن حاجاته فإن البنك التجاري يودعها في حسابه لدى البنك المركزي، و لدى البنوك المراسلة من أجل تغطية نشاطه مع هذه البنوك، وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حدّ يمكّنها من مواجهة التزاماتها المصرفية تجاه الآخرين، و السبب في ذلك يعود إلى أنّ هذا الرصيد لا يُدرّ أيّة عوائد.
- **حساب البنك التجاري لدى البنك المركزي:** و يستعمل عادة من أجل الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي الإلزامي المفروض من قبل البنك المركزي في إطار سياسة النقدية المتبعة،[1] كما يمَّكن البنك التجاري من إجراء المقاصة بين البنوك التجارية و تنفيذ بعض العمليات و المدفوعات لصالح البنوك التجارية ، و يزداد رصيد هذا الحساب بزيادة الإيداع فيه أو تحقيق رصيد دائن للبنك التجاري على بقية البنوك (عملية المقاصة)، الاقتراض في البنك المركزي، إستحقاق السندات أو أذونات الخزينة بحوزة البنك، كما أن السيولة في هذا الحساب تنخفض بذات الأسباب .

[1] والبنك المركزي لا يدفع أيّة فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودّعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصّت عليها القوانين، فإنّ البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودّعة لديه . لتفاصيل أكثر يمكن العودة الى :

رشاد العصار، أولغا قمر، سعيد عبد الواحد، " **دراسات تطبيقية في إدارة المصارف**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، دار للنشر والتوزيع، الأردن، 1991، ص: 64

- **ودائع البنك التجاري لدى بقية البنوك التجارية المحلية أو المراسلين الأصول السائلة تحت التحصيل:** (الشيكات برسم القرض) و تمثل عادة الشيكات المودعة للتحصيل في غرفة المقاصة، و حجم هذه الأموال يعتمد بالطبع على عدد الشيكات و الوقت الذي تستغرقه عملية التحصيل.

2.1. **الاحتياطيات الثانوية: و** هي عبارة عن موجودات سائلة تدر لها عائدا، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها دعم الاحتياطيات الأولية، استيعاب الفائض من الاحتياطيات الأولية، وكذلك تحقيق نسبة من أرباح، و الاحتياطيات الثانوية تتكون من جزئين، **الأول** محدد قانوناً، ويسمى بالاحتياطيات القانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، أما **الجزء الثاني** من الاحتياطيات الثانوية، فيكون محدداً بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي إنّها تعتبر بمثابة ادخار يُستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطيات أولية، أو العكس.

تمثل الجانب الأكبر لموارد البنك التجاري في ودائع تستحق الدفع عند الطلب والتي ينبغي على البنك دفعها في أي لحظة لان أي خلل في ذلك قد يؤدي إلى الإفلاس. إن مقدار سيولة أي مال يتفوق على سهولة تحويله إلى نقود وهذا ما يسمى بمبدأ السيولة العامة والذي يقوم على:

1/ **درجة ثبات الودائع** و قدرة البنك على الاحتفاظ عند المستوى الذي يتناسب و سياسته الائتمانية، و نقصد بذلك حركة الودائع و نمط هذه الحركة و سرعتها خاصة حجم عمليات السحب، معدل مكوث الوديعة.

2/ **سيولة كل عملية من عمليات الإقراض** أو ما يسمى بسيولة العملية الائتمانية أي سرعة وسهولة تحويل هذه العملية إلى نقود وهي تتضمن الفترة الزمنية التي تستثمر قبل استحقاق القروض و هي ما يقابل ثبات الوديعة أن تتوقف السرعة على طول أو قصر اجل انتهاء العملية، أما سهولة تحويلها إلى نقود فتعود إلى قدرة المتعامل على الوفاء بالتزاماته في الموعد المحدد دون الحاجة إلى موارد غير عادية. هذا بالإضافة إلى السيولة الذاتية للعملية الائتمانية أي حجم التدفقات النقدية التي تولدها العملية التي طلب القرض من اجلها.

و بذلك كلما اعتنى البنك بالعلاقة بين القرض و الدخل المؤكد الذي يتوقف عليه سداد البنك. كلما ضم هذا القرض في طياته عناصر سيولة ذاتية. في الواقع سيولة أي أصل لا تتوقف على إمكانية تحويله إلى نقد فحسب، بل وبدون خسائر، فهي بذلك تتوقف على وجود سوق تباع فيها هذه الأصول، قابلية الأصل للبيع بدون خسائر، ومدى استخدام الأصل كضمان للحصول على ائتمان من البنك المركزي وإعادة خصمه لديه. و باعتبار أن سيولة المصارف أمر نسبي يصعب التحكم به و التكهن برغبات الجمهور.

<u>حساب مستويات السيولة</u>: عند هذا المستوى لابد من التفرقة بين ثلاث درجات للسيولة.

<u>المستوى الأول</u>:

$$\textbf{نسبة الاحتياطي النقدي القانوني} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع} + \text{التزامات أخرى}}$$

المستوى الثاني:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي + السيولة لدى البنك التجاري}}{\text{الودائع + التزامات أخرى}}$$

تشير هذه النسبة إلى مقدار النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلا عن الأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية و المسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف، ويقصد بالالتزامات الاخرى جميع المطلوبات باستثناء رس المال الممتلك (حقوق الملكية).

و هذا المستوى يبين مدى جاهزية المصرف لمواجهة طلبات السحب لأنها تمثل مجموع السيولة الموجودة لدى البنك التجاري و البنك المركزي، فنتيجة لعمليات المصارف تتعرض هذه الأخيرة إلى إيداعات و سحوبات تؤثر على حجم الرصيد النقدي مباشرة ، و مع ذلك فالأهم بالنسبة للمحللين هو التغير في نسبة الرصيد النقدي و ليس التغير بحجم الرصيد ذاته و يمكن تلخيص العوامل المؤثرة على هذه النسبة بالجدول التالي:

الجدول رقم (04): العوامل المؤثرة في نسبة الرصيد النقدي

العوامل التي ترفع نسبة الرصيد	العوامل التي تخفض نسبة الرصيد	العوامل المؤثرة على فاعلية الرصيد
– زيادة الإيداع النقدي من قبل المتعاملين. – زيادة الاقتراض من البنك المركزي. – تحقق رصيد دائن للبنك عند البنوك الأخرى نتيجة عملية المقاصة. – سداد قروض منحت في وقت سابق – زيادة رأس المال.	– زيادة سحب أصحاب الودائع. – تسديد القروض التي اقترضها من البنك المركزي. – تحقق رصيد مدين على البنك التجاري لصالح البنوك الأخرى نتيجة المقاصة. – زيادة المسحوبات النقدية نتيجة منح الائتمان. – تخفيض رأس المال.	– تحويل العملاء لجزء من ودائعهم الجارية إلى ودائع لأجل. – تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي وبذلك تحرير جزء من الاحتياطي الذي يحتفظ به البنك التجاري لدى البنك المركزي.

المستوى الثالث:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي + السيولة لدى البنك التجاري + الاصول شديدة السيولة}}{\text{الودائع + التزامات أخرى}}$$

نقصد بالأصول شديدة السيولة بالأصول التي يمكن تحويلها بسرعة و التي يمكن بيعها دون أن يكون ذلك على حساب سعرها و هذا المستوى أكثر شمولا(أذونات الخزينة، أوراق تجارية مخصومة، أوراق مالية و استثمارات).

مثال عددي:

يعمل بنك الجزائر في إطار رقابته وإشرافه على البنوك على تطبيق معايير التنظيم الاحترازي على أحد البنوك الجزائرية، حيث يحاول التأكد من إلتزامه بها، تتمثل تلك المعايير في معيار السيولة، معيار الملاءة، معيار تغطية و توزيع المخاطر.

1. **تأكد من نسبة الاحتياطي القانوني للبنك (يجب الاحتفاظ بـ 15%)، علما أن:**

مجموع الودائع و الالتزامات الأخرى= 84.200 مليون دج، و النقد لدى بنك الجزائر = 11.800 مليون دج

<u>الحل</u>

حساب نسبة الاحتياطي القانوني:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى بنك الجزائر}}{\text{التزامات اخرى+مجموع الودائع}} = \frac{11800}{84200} = 0.140 = 14\%$$